الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين

توفر المعلومات الجيولوجية الدقيقة مع ملاحظة التطور التقني في مجال علوم الأرض

تحقيق : سرمد فائز

ان اعداد خريطة دقيقة معززة بمعلومات صحيحة للعراق جيولوجيا ومعدنيا يمثل هدفا وطنيا بتحقق المعلومات في هذا المجال الحيوي الذي لابد ان ينعكس في حزمة من المعارف والثقافات الخاصة باستخدام البرامج التخصصية، ذلك عن طريق مشروع عراقي يسمى "الشبكة الوطنية للمعلومات الجيولوجية والمعدنية" حيث يمثل تطورا مهما لرسم خريطة دقيقة معلوماتية عن "الجيولوجيا والتعدين في العراق".

قامت الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين أحدى الشركات التابعة لوزارة الصناعة والمعادن بهذا الانجاز لقد بدأ العمل بالمشروع عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠٠٦ أصبح هناك مركز ذو هوية حقيقية صحيحة جاهزاً مختبريا لانشاء هذه الشبكة.

ساهمت الشركة في تطوير الصناعة المعدنية في العراق من خلال "التحريات المعدنية عن الترسبات الفوسفاتية لاغراض الشركة العامة لصناعة الاسمدة الفوسفاتية وتعزيز الاحتياطات لها " "التحريات عن ترسبات الكبريت وتعزيز الاحتياطات لاغراض الشركة العامة للكبريت في المشراق" "التحريات المعدنية عن رمل الزجاج واستثماره في صناعة الزجاج لاغراض شركة صناعة الزجاج والسيراميك في الرمادي" "التحريات عن المواد الداخلة في صناعة السمنت من حجر الكلس والاطيان واستثمارها لاغراض شركات صناعة السمنت المختلفة" "التحريات عن مواد البناء الاولية من الحصى او الرمال والجبس واستثمارها لاغراض الشركة العامة لمواد البناء الاولية" "التحريات عن ترسبات البوكسايت واستثماره في صناعة السمنت والحراريات" "التحريات عن الترسبات المعدنية للحديد واطيان الكاؤولين والبنتونايت والاتابلغايت والبورسيلينايت ورمال الفلدسبار واستثمارها في صناعات مختلفة".

- التقينا الدكتور خلدون البصام مدير عام الشركة وبين ان هذه الخطوة تمثل دخولا عراقيا في عصر المعلومات التي انقطعنا عنه سنوات طويلة نتيجة الظروف الاستثنائية التي مر بها بلدنا العزيز.

وأكد لنا ان أهم منتجات الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين بعد عام ٢٠٠٩ هو الدخول في عصر المعلومات الدقيقة لان العالم دخل فيه منذ عصور كثيرة، ان سبب انقطاع العراق عن هذه الشبكة هو الظرف الذي مر به، ان العمل بهذا المركز سيفتح لنا المجال ألان لبناء ما فقدناه من خلال استحداث شبكة وطنية تعتمد على معلومات موثقة ودقيقة، و تهدف الشركة إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال تنمية وتطوير الاستثمار المعدني في العراق بجميع اراضيه وبحدوده الدولية وتنمية وتطوير الصناعة المعدنية والاستخراجية في شتى مراحلها مع تنظِيم إعمال الاستثمار المعدني وفقا لقانون الاستثمار المعدني رقم "٩١" لسنة ١٩٨٨ المعدل بموجب المواصفات المعتمدة وحسب متطلبات الإنتاج وبما يحقق أهداف خطط التنمية وان من اهم منتجات الشركة الرئيسية هي الخرائط الجيولوجية الاقليمية للعراق بمقياس ١: ١٠٠٠٠٠٠ :-

الخريطة الجيولوجية للعراق "التحديث الثالث" لعام ٢٠٠٠ و الخريطة البنيوية للعراق "التحديث الثاني " لعام ١٩٩٦و الخريطة الهيدرو جيولوجية للعراق لعام ١٩٩٥ و الخريطة التمعدنية للعراق لعام ١٩٩٥ والخريطة الجذبية للعراق لعام ١٩٩٧ و الخريطة المغناطيسية للعراق لعام ١٩٩٧ و الخريطة البنيوية الحديثة للعراق لعام ١٩٩٨و الخريطة الجيومورفولوجية للعراق لعام ١٩٩٧ و الخريطة الاقليمية للمخاطر الجيولوجية للعراق لعام ٢٠٠٥ و الخريطة الجيولوجية الاقتصادية للعراق لعام ١٩٨٥ وخريطة ترسبات العصر الرباعي للعراق لعام ٢٠٠٢

- وأكد لنا رئيس شعبة تقنيات المعلومات السيد مثنى عبد الستار رسول عن الشأن نفسه وان عددا من الشخصيات العلمية والعالمية أشادت بما تحقق من انجازات خلال الثلاث سنوات الماضية والتي تمثلت بإنجاز كافة الخطط المكلفة بها وتجاوزتها وان المركز الذي يعد الأول في العراق في مجال نظم المعلومات مخطط له لتنفيذ أعمال في عام ٢٠١١ بأنجاز كامل للشبكة الوطنية للمعلومات الجيولوجية كبرامجيات وبيانات وأجهزة وشبكات إضافة إلى النشر والتسويق الاليكتروني وان الشركة قامت بإصدار كتب منها :-

الجيولوجيا الاقليمية للعراق، الطباقية والجغرافية القديمة ١٩٨٠و السحنات المجهرية للعصر الجيولوجي الثلاثي في العراق ١٩٨٥و جيولوجيا العراق الإقليمية. الجزء الثاني "البنيوية ,الصهارية ,التحولية"١٩٨٧ و الباليكورسكايت العراقي. للاستخدامات الصناعية ٢٠٠٠. و معجم الوحدات القياسية والرموز والمختصرات العلمية المستخدمة في المجالات الصناعية

- واضاف الخبير صباح يوسف قائلا قطعنا شوطا كبيرا في هذا المنهج هو في حقيقة الأمر خطوة علمية رصينة ينبغي للجامعات العراقية ان تستفيد منه بتوفير عدد من الحقائق الجيولوجية للدارسين، حيث تم انجاز اكثر من ٣٠٠٠ تقرير خلال الخمسين سنة الماضية على شكل ترقيم في الشبكة الوطنية للمعلومات الجيولوجية والمعدنية وتعمل الشركة منذ "١٩٨٠ – ٢٠٠٤" على دراسات موقعية متخصصة لاختيار مواقع السدود والخزانات ومحطات الكهرباء واقتراح طرق المعالجة و مواقع للخزن الجوفي واختيار موقع المحطة الكهرونووية و دراسات التربة والاسس للمنشآت المدنية والصناعية اضافة الى دراسة التكهفات والتخسفات ومناطق التخلخل للمنشآت الصناعية.

ولا بد لنا ان نذكر ان أول تشكيل جيولوجي في هيكلية الدولة العراقية باسم قسم الجيولوجيا– وزارة المواصلات والاقتصاد في عام ١٩٣٣ ارتبط قسم الجيولوجيا بوزارة الاقتصاد ١٩٣٩حيث تم استحدث قسم باسم الجيولوجيا والمسح المعدني في مديرية التصميم والإنشاء الصناعي وزارة الصناعة في عام ١٩٥٩واستحداث ايضا المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني– وزارة النفط والمعادن وفي عام١٩٦٩ إلتحقت المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني بشركة المعادن الوطنية العراقية – وزارة النفط.

و في عام ١٩٧٤ تم استحداث المديرية العامة لمسح الجيولوجي والتحري المعدني بالمؤسسة العامة للمعادن – وزارة الصناعة والمعادن تم من خلالها استبدال اسم المديرية إلى المنشاة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني في عام ١٩٨٨ ، وتم دمج المنشاة العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني مع المنشاة العامة للصناعات الاستخراجية واستحداث منشاة جديدة باسم المنشاة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين في عام ١٩٨٩ وصولا لعام ١٩٩٧ تم استبدال اسم المديرية إلى الشركة العامة للمسح الجيولوجي والتعدين – وزارة الصناعة والمعادن،

وانطلاقا من التوجهات السياسية والاقتصادية المستقبلية فان الشركة تلتزم بتقليص احتكار الدولة لنشاط الاستكشاف المعدني وصناعة التعدين والتي تتمثل بمواقع الإنتاج للخامات الجيولوجية المختلفة وعليه فقد أعدت دراسة متكاملة عن إمكانية تحويل بعض مواقع الإنتاج للاستثمار.

وتطمح ايضا إلى تعزيز موقعها وتطوير كيانها بما يسمح لها بالمساهمة بشكل أكثر فاعلية في بناء العراق وذلك من خلال تطوير عملها ومهامها كمركز علمي رائد للأبحاث الجيولوجية التطبيقية بما يساعد في تقديم خدماته لكافة قطاعات المجتمع العراقي وهذا الطموح يأخذ بنظر الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العراق والتي يتوقع إن تحول اقتصاده كليا إلى اقتصاد السوق، فضلا عن ملاحظة التطور التقني في مجال علوم الأرض وخاصة ما يتعلق بالمسح الجيولوجي والبحث عن الرواسب المعدنية.

البطاقة التموينية

ترشيق المفردات ورداءة التوزيع

رامسن فريدون

بينما يستعد فرقاء العملية السياسية لتشكيل الحكومة الجديدة التي مضي على انتخاب كتلها السياسية اربعة اشهر تقريبا فأن المواطن بات يرى في هذا التأخير سببا رئيسيا لمزيد من التدهور في الاحوال الاقتصادية والخدمية الاساسية لحياة المواطن ومنها ماشهده البلد في الاونة الاخيرة من مظاهرات مطالبة بتوفير الخدمات الرئيسية ومنها الكهرباء، وكذلك الاحتجاجات المستمرة نتيجة سوء نوعية مفردات البطاقة التموينيةوعدم توزيعها في مواعيدها الشهرية. وللوقوف علي اخر مستجدات البطاقة التموينية كان لبهرا هذا اللقاء مع عدد من المواطنين ووكلاء المواد الغذائية بخصوص واقع البطاقة التموينية من خلال توزيعها وعدد المواد الموزعة والمدة التي توزع فيها.

وعن واقع البطاقة التموينية والمواد الموزعة في الحصة التموينية وهل تلبي حاجات الاسرة العراقية وعن المقترحات بخصوص اعطاء بدل نقدي بدلا عن مفردات التموينية.اجاب السيد فريدون خوشابا يعقوب:"ان البطاقة التموينية هي جيدة وغير جيدة، في حال تم توزيعها بصورة كاملة تكون جيدة وفي بعض الاحيان توزع بصورة متقطعة مثال على ذلك مادة السكر التي نستلمها مرة كل ثلاثة اشهر واكثر، واذا تبقى البطاقة على هذا الحال فانها ليست جيدة. واذا قامت وزارة التجارة بتوزيع المواد كاملة كل شهر سوف تلبي حاجات الاسرة العراقية. اما بخصوص اعطاء النقود بدلا من المواد الغذائية فان هذا الشيء ليس جيدا لان هناك عوائل حالتهم المادية ضعيفة والنقود قد لاتكفي لشراء المواد الغذائية بالسعر التجاري وبدون الحصة التموينية لا يستطيعون العيش بكرامة في اغلب الاحياء الفقيرة.

فيما قال المواطن امين طالب حسين مجيد: " في الحقيقة ان البطاقة التموينية وخاصة هذه السنة كانت ولازالت ضعيفة جدا وانها غير كافية ولاتلبي حاجات العائلة العراقية لانها توزع بصورة متقطعة والاسوأ هو مدة صلاحية بعض المواد منتهية على سبيل المثال مادة الرز استلمناها في الاشهر الاخيرة متعفنة وبعض المواد نستلمها كل اربعة اشهرمرة واحدة حتى صرنا نشتريها من السوق السوداء بالسعر التجاري وكمية بعض المواد الاخرى لا تسد الحاجة لعشرة ايام فقط. واذا اعطونا نقودا بدل الحصة هذا الشيء قد يكون احسن على شرط ان تكفي للعائلة لمدة ٣٠ يوما. ان على وزارة التجارة ان تراعي حال المواطنين الذين باتوا ينظرون الى الحصة وكانها "مَنّة" ونحن بلد النفط والخيرات الكثيرة ، كان مفروضا على الحكومة ان توفر المواد الغذائية للحصة التموينية والنفط والكهرباء وكذلك الامان حيث صرنا محرومين من كل شيء. اين هي الوزارات الم يعدونا بتحسين الكهرباء وزيادة الحصة التموينية وتحسين الخدمات الاخرى كلها وعود...... اين النزاهة من كل هذا.

اما المواطن زهير احمد عبد الزهرة قال: ان البطاقة التموينية جيدة لانها تصل الى جميع شرائح المجتمع التي تحصل على المواد الغذائية بسعر جيد وبصورة مستمرة اي تعتبر ضمانا للعائلة العراقية، ومن جانب اخر يجب ألا نعتمد على البطاقة التموينية لان هنالك احتمال انقطاع هذا المورد في ظل الظروف الراهنة غير المستقرة التي يعيشها البلد. واضاف المواطن أن الحصة اصبحت مجرد شكليات لاتسد حاجة العائلة العراقية، وعن البدل النقدي اضاف السيد عبد الزهرة ان النقود في هذه الايام تعتبر "نقمة ونعمة" ولايوجد احد يستطيع ان يوزعها بصورة صحيحة لان توزيع المواد الغذائية يجري في بعض الاحيان بصورة صعبة فكيف سيكون الحال في توزيع النقود بدلا من الحصة التموينية وحتى اذا قاموا بتوزيع النقود سيقومون بتوزيع نسبة قليلة وفي هذه الحالة سوف تصبح المواد الغذائية اغلى وسيتمنى المواطن ان يرجع توزيع الحصة مثلما كانت توزع من قبل بصورة صحيحة.

اما المواطن مصطفى كمال محمد قال: "ان الحصة التموينية غير جيدة بشكل غير طبيعي، كل ثلاثة اشهر او اربعة اشهر نستلم مادة او مادتين وبقية المواد متقطعة ليست مثلما كانت في الماضي عندما كانت توزع بصورة منتظمة. اما بخصوص المواد الموزعة فانها لاتلبي حاجات بعض العوائل لان واردهم محدود ولا يسد الحاجة لمتطلبات العيش. وفيما يخص البدل النقدي قال السيد مصطفى ان استبدال الحصة بالنقود جيد في حال تعاون الحكومة مع المواطنين من خلال فرض تسعيرة ثابتة على المواد الغذائية التي تباع من قبل التجار.لكي لايقوموا بأستغلال المواطنين وذلك برفع اسعار المواد الغذائية التي ستكون صعبة على المواطنين.

وفي لقاء مع وكلاء الحصة التموينية سالناهم لماذا التاخير في ايصال المواد التموينية وهل في المواد الموزعة على الوكلاء في مختلف مناطق العراق يوجد فيها أختلاف من حيث عدد ونوعية المواد؟ وبمناسبة حلول شهر رمضان المبارك هل هناك زيادة او مادة اخرى للتوزيع في رمضان؟ فاجاب الوكيل جاسم محمد كريم: "ان مسالة التاخير سببها الاول هي وزارة التجارة فعندما تكون المخازن فيها مواد غذائية تذهب ويتم الاستلام من قبلنا ولكن في اغلب الاحيان تكون المخازن فارغة وعندما يذهب الوكيل لاستلام المواد من المخازن والقطاعات المسؤولة عن توزيع مواد التموينية يجدها فارغة او يتم استلام المواد بصورة متقطعة على شكل دفعات...

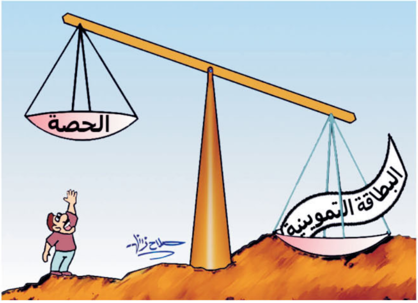

واستلام مادة او مادتين بحد ذاته اصبح يشكل لنا مشكلة مع المواطنين الذين يدفعون اجور الحصة الكاملة ولا ياتيهم الا جزء قليل منها. اما بخصوص المواد فهي نفس المواد لكن هناك تاخيرعلى سبيل المثال منطقة الزيونة استلموا مادة السكر قبل اسبوعين ومنطقتنا"النعيرية حي الخليج" لم تستلم بعد ومنطقة بغداد الجديدة استلموا مادة الحليب ومنطقتنا لم تستلم بعد علما ان منطقة بغداد الجديدة قريبة على منطقتنا وقد استلموا قبلنا بعشرين يوما.

وعن المشاكل التي يعاني منها المواطنون في وقت توزيع المواد حيث انها غير منتظمة الوصول وكل شهر يوزعون مادة اومادتين اجاب السيد جاسم قائلا: "في الحقيقة نحن الان في الشهر السابع ونوزع حصة الشهر الثاني حيث قمنا "بقطع" حصة الثالث والرابع والخامس والسادس" وبقيت لديهم اربعة وجبات هي للاشهر الماضية التي ذكرتها والان نحن نوزع حصة الشهر الثاني التي تتضمن مادتين الرز "والدهن"، نحن نقوم بقطع وصولات وندفع اجور حصة كاملة ونستلم مادة او مادتين من هذه الحصة اي لانستلمها كاملة وعند توزيع هذه المفردات على المواطنين اصبحوا لا يدفعون النقود كاملة وهذه مشكلة نعاني منها نحن "الوكلاء". اما بخصوص توزيع مواد جديدة في شهر رمضان المبارك فلا علم لدينا بذلك ولم تردنا اي تعليمات بخصوص هذا الموضوع.

اما الوكيل محمد عبد الحمزة هادي فقال: "بالنسبة للتاخير المستمر في توزيع المواد الغذائية نحن ليس لدينا علم ولانعرف سبب التاخير لان هذا عمل قاطع توزيع المواد الغذائية التابع لوزارة التجارة، نحن الان نوزع مادة الدهن للشهر التاسع ٢٠١٠ مقدما وفي نفس الوقت نوزع مادة الرز للشهر الثالث ٢٠١٠ اي يوجد تقديم وتاخيرفي توزيع المواد والسبب عائد للوزارة. اما بخصوص المواد هناك اختلاف من حيث النوعية ولا علاقة لنا بالامر فمثلا يوجد مناطق استلموا مادة "دهن مدهش" وباقي المناطق استلموا مادة "الزيت" واضاف: ليس لدينا علم في اي زيادة للمواد الغذائية في شهر رمضان المبارك.

هذا غيض من فيض من هموم شريحة بسيطة بخصوص البطاقة التموينية نضعها امام أنظار السادة المسؤولين ليروا حجم معاناة وحاجة الطبقات المسحوقة والمأزومة بالعديد من المشاكل وخاصة الخدمية مثل الكهرباء والماء والمجاري والطرق والازدحامات ناهيك عن البطالة والفقر.

راجين الالتفات الى هذه المشكلة والعمل السريع على تحسين مواد البطاقة التموينية وايصالها بالمواعيد المحددة.